

## واشنطن حولت فقراء أميركا إلى «فئران» تجارب

ينسج فيلم «ذا ساتر أيلاند» حكاية عن حبس سجناء داخل قلعة لإجراء تجارب عليهم؛ خيال لا يأتي من فراغ، ثمة ما هو أفظع ارتكبه أميركا قبل عقود بحق فقراء القارة

حققت مومسات بالزهري ثم دفعت لإقامة علاقات جنسية مع جنود أو سجناء

واشنطن - محمد سعيد

جريمة جديدة تُكشف عنها بعد أكثر من 64 عاماً ارتكبتها الولايات المتحدة بحق الإنسانية، حين جعلت من فقراء غواتيمالا بمثابة «فئران» في معمل اختبارات، بعدما أجرت مجموعة من باحثيها، بتمويل حكومي، اختبارات طبية على المئات من مواطني غواتيمالا الفقراء، أدت إلى إصابتهم بمرض الزهري؛ وهرباً من المسؤولية، اكتفت الولايات المتحدة كعادتها بالاعتذار.

وسارع الرئيس الأميركي باراك أوباما ووزير الخارجية والصحة الأميركيان، هيلاري كلينتون وكاتلين سيبيليوس، إلى الاعتذار العلني عما قامت به وزارة الصحة الأميركية في الفترة الممتدة ما بين 1946-1948 بتمويلها دراسة طبية تقضي بإجراء اختبارات لمضادات حيوية على مئات من الغواتيماليين الذين أصيبوا من دون علمهم بمرض السفلس الذي ينتقل جنسياً.

وكان الهدف من إجراء تلك الاختبارات معرفة ما إذا كان البنسيلين، الذي كان حديث العهد في ذلك الوقت، يمكنه منع، لا علاج الإصابة بمرض الزهري فقط. واتصل أوباما بنظيره الغواتيمالي الفارو كولوم للتعبير عن أسفه. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض روبرت غيبس في بيان إن أوباما «جداً أيضاً التزام الولايات المتحدة الثابت أن تكون جميع الدراسات الطبية التي تجرى اليوم على الإنسان

مستوفية للمعايير الأخلاقية والقانونية المطلوبة في الولايات المتحدة والعالم». بدورها أصدرت وزيرتا الخارجية والصحة بياناً مشتركاً، قالتا فيه إن الاختبارات تستدعي الشجب. وأضافتا: «على الرغم من أن هذه الأحداث وقعت قبل 64 عاماً، نشعر بالغضب لحدوث هذه الأبحاث تحت أنظار الصحة العامة. ونأسف بشدة لحدوث ذلك، ونعتذر لجميع الأفراد الذين تأثروا بهذه الممارسات البحثية البغيضة».

ورأتا في البيان أن «دراسة التلقيح ضد الأمراض المنقولة جنسياً في الفترة من عام 1946-1948 في غواتيمالا كانت عملاً غير أخلاقياً».

وقد أعاد بيان الاعتذار إلى الأذهان دراسة «توسكيغي» الشائنة في ألاباما

في الثلاثينيات من القرن الماضي، حين أبلغ مئات من الرجال الأميركيين السود بأنهم عولجوا من مرض السفلس، لكن في الحقيقة حرموا عمداً العلاج. وكانت الدراسة قد أجريت في عام 1932 واستمرت أربعين عاماً حيث لم يكشف النقاب عنها إلا بعد انتهائها في عام 1972.

وقد أُنقِيت قضية التجارب على الغواتيماليين سراً، إلى أن كشفتها الباحثة، أستاذة الدراسات النسائية بكلية ويليسلي بولاية ماساشوسيتس، سوزان ريفري. ونشرت نتائج دراستها على موقع الكلية الإلكتروني، وذكرت فيها أن التجارب قد جرت بين عامي 1946 و1948 وشملت نحو 1500 شخص في غواتيمالا من جنود وسجناء ومرضى نفسيين من الجنسين بتمويل من وزارة

الصحة الأميركية ومعهد الصحة القومي الأميركي، وذلك بالتعاون مع حكومة غواتيمالا حين ذاك، التي كانت تخضع لنفوذ الولايات المتحدة وشركاتها الكبرى، في مسعى لاختبار المضادات الحيوية التي كانت مكتشفة حديثاً في ذلك الوقت. واختار الباحثون كحل تجارب أشخاصاً ضعفاء، ولم يطلعوهم على هدف البحث ولا على ما سيحصل لهم. وفي البداية قام الباحثون بحق مومسات بالزهري والتعقيبية وتركوهن بعد ذلك يقمن بعلاقات جنسية مع جنود أو سجناء. وفي المرحلة الثانية، وعندما «لاحظوا أن الإصابات محدودة بين الرجال، تغير مسار التجربة وحُقن جنود وسجناء ومرضى نفسيون مباشرة بالمرضين» كما جاء في بيانات نتائج التجربة.



تنتظر تفقد رفات أقاربها الذين سقطوا ضحايا الحرب الأهلية في غواتيمالا (1960-1996) في اغوا بلانكا قبل أيام (ج. أوردوناز - أ ف ب)

ما كشف عنه يفضح الوجه القبيح لأميركا والعقلية الاستعمارية الفوقية

ووصف مدير المعهد الوطني للصحة، فرنسيس كوليزن، الدراسة بأنها «تبعث على القلق الشديد». وعدّها «مثالاً مقيتاً لصفحة سوداء في تاريخ الطب». وأشار إلى أن مدير الصحة الأميركي آنذاك توماس بارين كان على الأرجح على علم بامر هذه التجربة.

وتوفي واحد من هؤلاء المرضى على الأقل خلال فترة الدراسة من دون التحقق ممّا إذا كانت هذه التجربة هي السبب في وفاته. وعقب رئيس غواتيمالا الفارو كولوم على هذه التجربة، التي أبلغته بها كلينتون يوم الخميس، بالقول: «ما جرى حينها هو جريمة بحق الإنسانية والحكومة تحنفظ لنفسها بالحق في تقديم شكوى». وأضاف: «بالطبع، ربما وقعت حوادث مماثلة في دول أخرى بمختلف أرجاء العالم، لكنني بوصفي رئيساً لغواتيمالا، كنت أفضل لو لم تقع هذه الأحداث على أراضي غواتيمالا».

وكان لافتاً صدور بيان إدانة من حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن، إذ أشار مسؤول الملف الدولي في المكتب التنفيذي موسى الوحش إلى أن «ما كُشف عنه هو تأكيد للوجه القبيح لأميركا»، مرجحاً «وجود مئات الجرائم المماثلة لم يكشف اللثام عنها بعد».

ولفت إلى أن «العقلية الاستعمارية العدوانية الانتهازية الفوقية للسياسات الأميركية باتت مصدر قلق أبناء البشرية»، داعياً إلى ملاحقة الممارسات الأميركية اللاقانونية كجرائم ضد الإنسانية.

### البرازيل

## انتخاب ديلا روسيف لاستمرار إنجازات لولا

بوه الأشرار

بدق الهاتف منتصف الليل. إنها رسالة مسجلة مسبقاً من المرشح جوزي سيرا تبدأ بـ: «اسمي جوزي سيرا، وأنا مرشح للانتخابات الرئاسية...». إنها محاولة أخيرة من حاكم مدينة سان باولو لتغيير مزاج الناخبين. ومأساة هذا الأخير أنه كان قبل 8 سنوات خصم لولا ومرشح الاستمرارية في بلد كان يطالب بالتغيير، بينما هو اليوم مرشح التغيير في بلد يريد الاستمرارية.

ساعتان قبل هذا الاتصال المتأخر، ألقى اتصالاً آخر، وعلى الخط صوت يقول: «عذراً لإزعاجك، الرئيس لولا يريد أن يتحدث معك»، ويكرّر تسجيل صوتي يطلب فيه الرئيس لولا الاقتراع لمرشحيه في الولاية لمقاعد مجلس الشيوخ، ولا ضرورة لأن يطلب الاقتراع لمرشحته ديلا روسيف للرئاسة، لأن هذه الأخيرة مرّحج فوزها في ولاية سيارا وعاصمتها فورتاليزا بنسبة تتخطى 60 في المئة من الأصوات.

هكذا توجه أمس 135 مليون ناخب، من بينهم 200 ألف من السكان الأصليين (الهنود) في أكبر ديموقراطية في أميركا اللاتينية - لا يزال الاقتراع في البرازيل إلزامياً - إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس للجمهورية وحكام للولايات الـ 27 والنواب الـ 513 عن الأمة والشيوخ الـ 81، إضافة إلى أعضاء مجالس الولايات.

وراء الستار العازل في مراكز الاقتراع، لا أوراق ولا أقلام. تجلس على كرسي أمام صندوق إلكتروني، وتقرع 5 مرات للمقاعد كلها، بعدما تؤكد خيار كل مرة كما يجري مع البطاقات المصرية.



ديلا روسيف مرشحة لولا في بورتو أليغري أمس (اديسون فارا - رويترز)

موجود لتلبية المطلوب. حتى جوزي سيرا ومارينا سيلفا، مرشحة حزب الخضر التي ستحل ثالثة، لجا إلى صورة لولا لتأكيد أنهما مؤهلان لتناوب ما بدأه الرئيس العامل.

ويحاول لولا تحقيق أكثريات مريحة لديلا روسيف في الكونغرس، وخصوصاً لدى الشيوخ، ولا سيما أن الرئيس عانى من عدم وجود أكثرية في هذا المجلس خلال ولايته. وفي انتخابات أمس أيضاً، جذبت البرازيل ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ حيث لكل ولاية 3 ممثلون يُنتخبون وفق القانون الأكثر البسيط.

كذلك اختار البرازيليون 513 نائباً بتوزعون على الولايات بحسب حجمها الديموغرافي. مثلاً، تحصل سان باولو على 70 نائباً، وهو السقف الأعلى، بينما تحصل 11 ولاية، من بينها الأمازون وبرازيليا على 8 نواب، وهو الحد الأدنى.

ويجري الانتخاب وفق القانون النسبي المفتوح الذي يسمح للناخب باختيار نائبه المفضل. لذلك، تحاول الأحزاب جذب شخصيات معروفة إلى لوائحها لزيادة حصتها من المقاعد. في سان باولو، سيسمح المهزج «تيريريكا» (ما يعني العابس)، المرشح أن يكون أقوى نائب في البرازيل بعدد أصواته، بزيادة حصة حزبه «الشعبي» الصغير.

وفي ريو دي جانيرو، سيضيف لاعب كرة القدم الشهير روماريو «الاشتراكي» نائباً أو نائبين إلى حصة حزبه. أما زميله في موندريال عام 1994 ببيتو، فهو مرشح «الديموقراطي العمالي» أيضاً في ريو دي جانيرو، ولكن على مقعد في مجلس الولاية.

الحالي في الانتخابات الرئاسية منذ انتهاء الحكم العسكري، وهو الذي حل ثانياً في 3 استحقاقات انتخابية، قبل أن يفوز في دورتين متتاليتين. ورغم غياب، فإنه يبقى الحاضر الأول بسبب شعبيته الهائلة.

جميع المرشحين يريدون التقاط الصور معه، حلفاؤه بالتاكيد، ولكن أيضاً خصومه. وإن لم يحصلوا على الصورة الرسمية، فإن برنامج الـ «فوتوشوب»

سيارا حيث سيفوز الحاكم الاشتراكي المتحالف مع لولا بنسبة عالية. ومن المرجح أن ينجح حكام أكبر الولايات من الدورة الأولى في سان باولو وميناس جيراييس (المصلحة جوزي سيرا)، وفي ريو دي جانيرو وباهيا وريو غراندي دو سول وبرنامبوكو وسيارا والعاصمة برازيليا لمصلحة ديلا روسيف وعزابها الرئيس لولا. وللمرة الأولى، لن يشارك الرئيس

اختارت البرازيل أمس رئيسها الأربعين، وسيكون على الأرجح رئيسة، بما أن فوز ديلا روسيف أمر شبه مؤكد. لكن فوزها من الدورة الأولى ليس محسوماً. وقد تجري دورة ثانية بعد 4 أسابيع، من دون أن يغير مبدئياً هذا التأجيل من النتائج، إذا انتهى بالخواتيم المتوقعة. وتخضع انتخابات حكام الولايات - لكونها مواقع تنفيذية - للقانون نفسه، ولكن لن تحصل دورة ثانية في ولاية